علم الاجتماع الإسلامي: جدلية المفهوم وإشكالية الطرح

الأستاذة حفيظة بن محمد
كلية العلوم الإسلامية-جامعة الجزائر

مقدمة:

ملخص:

لقد شكّلت محاولة العديد من علماء الاجتماع العرب والمسلمين تأسيس علم اجتماع إسلامي يكون بديلاً لعلم الاجتماع العام أو الغربي، غير أنّ هذا المسعى لقى إشكالات كثيرة، حيث وُجهت إليه انتقادات كبيرة، ليس من علماء الاجتماع الغربيين فحسب بل أيضًا من قبل علماء اجتماع عرب ومسلمين، إذ دار جدل كبير حول مفهوم ومحتوى علم الاجتماع الإسلامي والهدف من تأسيسه. وهذا ما دفعنا إلى محاولة الوقوف على هذا المفهوم وتوضيح مختلف الآراء التي تناولته بالدراسة والنّقد والتأصيل كما سنرى.

Summary

Several sociology Muslim and Arabic try to establish musulman sociology will be an alternative of occidental sociology, however this quest, charged big criticisms not only from the occidental sociologist, but also sociologists, Arabs and Muslims before, Many debate about the concept and the content of the main goal based of the sociology Islamic the objective of the establishment, this is what we paid to attempt to stand on this concept to clarify the various views that were covered in the study and criticism as we will see.

مدخل

إنّ الحاجة إلى وجود علم اجتماع إسلامي في العالم العربي والإسلامي وفي الحقل الاجتماعي عمومًا تُعبّر في حقيقة الأمر عن وجود إشكال في علم الاجتماع ذاته. ويظهر ذلك من خلال العلاقة التي تربطه بواقع وخصوصيات المجتمعات المسلمة خصوصًا في ظلّ عجزه عن تفسير ظواهرها الاجتماعية التي وإن وُجدت فهي تُدرس من زاوية خاصّة بناءً على الخلفيات الإيديولوجية التي تعبّر عنها مختلف النظريات الاجتماعية الغربية، التي وجدت ونُظّرَ لها في مجتمعات ذات خصوصيات اجتماعية اقتصادية، ثقافية، حضارية، وسياسية، فكيف يمكن الاقتراب منها ودراستها دراسة اجتماعية؟

إنّ الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي كثيرة ومتنوّعة، وقد تطرّقت إلى العديد من المظاهر الاجتماعية في مختلف الدوّل العربية، لكن بمقاربات نظرية غربية، حاولت من خلالها قدر الإمكان الالتزام بمعطياتها وأسسها ومفاهيمها والتقيّد بنتائجها وإسقاطها على واقعنا الاجتماعي أثناء دراسته، ولذلك فإنّنا نجد كثيرًا من هذه النظريات الاجتماعية لا تتوافق وطبيعة بيئتنا وثقافتنا وقيمنا الإسلامية، وعليه حاول كثيرٌ من الباحثين في الحقل السوسيولوجي العربي إيجاد بديل لتلك العلوم الغربية ونظرياتها، أو لِمَا يُعرف بعلم الاجتماع الوضعي أو الغربي، حيث ألقت هذه الأزمة بظلالها على أنظار بعض علماء الاجتماع العرب فحاولوا أن يعطوا علم الاجتماع العام نظرة إسلامية أو بعدًا إسلاميًا، أي جعل علم الاجتماع إسلاميا، يغنيهم عن الاتجاهات والنظريات السوسيولوجية الغربية، أو لنقل بكلّ بساطة أن يؤسّسوا لعلم اجتماع إسلامي بناءً على معطيات وقيم وثقافة إسلامية محضة، يكون

أساسها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والموروث الثقافي الإسلامي بكلّ أشكاله وأنواعه.

إنّ أزمة إقحام النظريات الغربية في الواقع الاجتماعي العربي، كانت من بين الأسباب الرئيسة التي دفعت بالعديد من المتخصّصين في العلوم الاجتماعية إلى التفكير في إنشاء فكر اجتماعي جديد يحمل صبغة إسلامية في طرح ودراسة القضايا العربية والإسلامية عمومًا، غيرَ أنّ هذا الدافع يجب أن تُبنى له قاعدة علمية خاصّة تحمل الخصوصيات المعرفية الإسلامية المرتبطة بعملية البحث عن الذات، التي كادت تضيع في خضم عمليات التغريب العلمي والتّبعية الثقافية، وهذه العملية لا تختص بعلم الاجتماع فحسب، وإنمّا تمتدّ لتشمل كافّة الميادين وعلى رأسها العلوم الاجتماعية وبصفة أخص علم الاجتماع، وتهدف إلى إبراز الهوية الإسلامية، وتحكيم الشرع في كافّة مجالات الحياة، أو على الأقل الانطلاق في أيّ مجال علمي ومعرفي من مرجعية إسلامية حيث كانت عملية البحث عن الذات بهذا الخصوص في المجتمعات الإسلامية نابعةً من أفكارٍ تحمل قيمًا ومبادئ مغايرة للرؤى والاتجاهات الغربية التي سُلّطت على الدراسات العربية- تحت وطأة ظروف تاريخية، سياسية، استعمارية، وغيرها- في مختلف الميادين العلمية سواءً كانت تقنية وتكنولوجية أم إنسانية واجتماعية، وهي كلّها كانت تحت رحمة التبعية التي ضربت عرض الحائط الثقافةَ وكلَّ القيم الخاصّة بالمجتمعات الإسلامية وحين شعر بعضُ أبناء المسلمين المتشبّعين بالغيرة الإسلامية بقيمة ما يحملون من قيم ومبادئ تختلف وتتضارب أو تتصادم في الكثير من الأحيان مع المبادئ التي تحملها النظريات الغربية، وأدركوا خطورتها على الهوية الثقافية والدّينية لمجتمعاتهم فحاولوا استبدالها بنظريات اجتماعية ذات مرجعية إسلامية خالصة، وهذا ما نستشفّه أيضًا عند الكثير من النّقاد والأدباء العرب المتشبّعين بالقيم الدّينية أو المحسوبين على ما يسمّى بالتيار الإسلامي، حيث دعوا منذ سبعينيات القرن الماضي إلى تأسيس أدب إسلامي، غير أنّهم لقوا بدورهم معارضةً ونقدًا شديدين من بعض التيارات الأدبية والنقاد والأدباء- بمن فيهم العرب والمسلمون- الذين اعتبروا الأدب موروثًا إنسانيا لا يخضع لعرق أو ديانة أو جنسٍ... وبالتّالي لا ينبغي أن يخضع لأيّ تسميةٍ خارج مفهوم الأدب العربي، أيّ أن يكون المفهوم خاليًا من تسمية الإسلامي أو حتّى المسيحي وغيره، لأنّ الأدب العربي يعالج أيضًا قضايا موضوعات عربية وإسلامية أو ذات خصوصية إسلامية، وعليه فاعتبار الأدب إسلاميا كما يرون، معناه أنّ هناك أدبًا غيرَ إسلامي وهذا أمرٌ خطيرٌ لأنّه يصنّف الأدب وفق معايير تخرج عن الجانب الإبداعي إلى جوانب شرعية، وبالضرورة تصنيف الأدباء إلى صنفين: أدباء إسلاميين وأدباء غير إسلاميين.[1]

وبناءً على ما سبق تقديمه يمكننا طرح التساؤلات الآتية: لماذا يرفض بعض المتخصّصين في المجال السوسيولوجي مفهوم علم الاجتماع الإسلامي؟ وهل يعني تطبيق علم الاجتماع الإسلامي أسلمةَ علم الاجتماع؟ وما هي المشكلات التي حالت دون التطبيق الفعلي لعلم الاجتماع الإسلامي من قبل علماء الاجتماع المسلمين؟ وكيف يمكن تجاوز هذه العقبات؟ وماهي الرؤية العلمية المعاصرة المصاحبة للمنهجية البحثية الملائمة لطبيعة هذه الدراسات الاجتماعية؟ وما هي الخصوصية الضمنية لمنهجية علم الاجتماع الإسلامي؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا المقال العلمي.

[1] بل إنّ هناك من اقترح تسميات أخرى كالأدب الإيماني، آداب الشعوب الإسلامية، والأدب الإنساني... انظر: سعد الله محمّد سالم، أطياف النّص، دراسات في النقد الإسلامي المعاصر، سلسلة النقد المعرفي2، عالم الكتب الحديث، الموصل،) د، ت (، ص ص9-16.

1-علم الاجتماع الاسلامي: إشكالية وجدلية المفهوم.

كثيرًا ما يتردّد على ألسنة المفكّرين العرب وفي كتاباتهم مصطلحات عديدة لها علاقة مباشرة ووطيدة بالإسلام، من بينها خصوصًا: الإسلامية، الإسلامي، أسلمة المعرفة وغيرها من المصطلحات التي تدخل في نفس السياق أو في حقل دلالي واحدٍ، وحتّى نتمكّن من ضبط تلك المصطلحات علينا الوقوف عليها وتحديدها تحديدًا دقيقًا حتّى نتمكّن من صياغة أو بناء الهيكل الصحيح لموضوع معيّن وقراءته قراءةً سليمةً وممنهجةً.

إنّ قضية أسلمة المعرفة تقتضي منّا شرحًا مطوّلا للبرهنة على وجود أو انعدام مثل هذا الطرح بصورة عامّة، فالمعرفة يمكن لنا تجزئتها إلى علوم تجريبية قائمة على أساس الملاحظة والتجربة الذي يعتمد على الاستدلال ومن تم استنباط النتائج وتعميمها، وإلى علوم إنسانية واجتماعية لا تعتمد على نفس المنطق التجريبي، لذلك فنتائج العلوم التجريبية كالعلوم الطبيعية والفيزيائية يمكن تعميم نتائجها، أمّا العلوم الاجتماعيّة التي تعتبر جزءً لا يتجزّأ من العلوم الإنسانية فلا تحمل خصوصيّة التعميم كما هي الحال بالنسبة إلى العلوم الطبيعيّة ولذلك يكون هناك معنى لبحثِ تأصيلها وأسلمتها من عدمه، ولكن بدلاً من مفهوم أسلمتها الذي قد يترك انطباعًا لدى القارئ والمستمع أساسه إضفاء الصبغة الإسلامية على تلك المعارف، وبالتّالي تطفو على مفاهيمها ومصطلحاتها وحتّى نظرياتها ترجمة تتوافق وطبيعة القراءة الإسلامية، وهذا ما يُشعرنا بأنّنا حافظنا على القالب المعرفي الغربي العام وأضفينا عليه الطابع الإسلامي، أي منحناه شكلاً أو صبغةً إسلامية، دون إدخال التغيّرات التي من شأنها أن تعطي للدارس أو الباحث المنشغل بالمجتمعات الإسلامية أو الظواهر الإسلامية مقاربات إسلامية محضة، وبالتّالي نظريات إسلامية صِرفَة، لذلك كان الجدير بالحديث عن إنتاج علوم اجتماعية إسلامية على ضوء الموروث الإسلامي ككل، وعلى الفلسفة الإسلامية وتاريخها الذي يتحدّث عن مجتمعاتها، ويُفصّل في حيثياتها، ويدقّق في تكوينها الاجتماعي للخروج بنظريات اجتماعية خاصّة، وبناءً على ذلك فالأجدر أن يكون هذا العمل الإبداعي والتأسيسي الفريد في العلوم الاجتماعيّة إمّا خاليًا تمامًا من النظريات السوسيولوجية الغربية المعروفة والمتنوّعة، وإمّا أنّه يُعتبرُ (العمل الإبداعي) شكلاً من أشكال أسلمة تلك النظريات السوسيولوجية الغربية من خلال إجراء بعض التعديلات عليها وإعطائها لمسة إسلامية لا أكثر ولا أقل.

إنّ المعرفة العلمية أيًّا كانت طبيعتها تتّسم بالتراكمية، لذلك مهما كانت العلوم وفي شتّى المجالات المختلفة، فالبشرية قد شاركت في بنائها وتطويرها بشكلٍ أو بآخرٍ وهو شأن الإسهامات العلمية للحضارة الإسلامية في مختلف العلوم والفنون والميادين[1] فقد كان المسلمون أصحابَ السّبق في وضع اللّبنة الأولى في الكثير من المعارف العلمية وهذا السّبق لا ينكره جاحدٌ، سواء عند العرب أم عند الغرب، بل إنّ العديد من أبناء الضفّة الأخرى في العالم الغربي يقرّون صراحة بهذا الفضل، ولعلّ اعترافات وإشادات الكثير من علمائه وكتّابه وباحثيه المبثوثة في مختلف الكتب والمقالات والمجلاّت والبحوث التي تزخر بها المكتبات العالمية خير شاهد على ذلك.

وبالتّالي فقد أخذ الغرب عن المسلمين مختلف العلوم والفنون والمعارف وعملوا على تأصيلها والاستفادة منها وفق معطياتهم وخصوصياتهم، ولهذا رأى بعض الباحثين في الدراسات الاجتماعية وخصوصًا علم الاجتماع بدورهم أنّهم مطالبون بناءً على ذلك بتجديد الفكر الاجتماعي بنفس الطريقة والوتيرة الغربية ولكن بالتأصيل الإسلامي لمختلف الدراسات الاجتماعية المعاصرة، إلاّ أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنّ الدراسات

[1] -جلبي علي عبد الرزاق، علم الاجتماع السكان، دار المعرفة، القاهرة 1984، ص252.

الإسلامية السابقة كانت بعيدة عن التصوّر الاجتماعي، وهذا ما وضّحه "صلاح الفوال" بقوله "... إنّ الأفكار السوسيولوجية لم تكن مطلوبة لذاتها عند الكثير من العلماء العرب، وإنّما كانت تأتي تلك الأفكار مختلطة بالأفكار التاريخية والفلسفية والطبية والبيئية وحتّى الفلكية منها والموسيقية" .[1]

كما دعا "إلياس بايونس" إلى ما أسماه بِـ «علم اجتماع إسلامي» لسدّ الفراغ في كتابات علم الاجتماع حول "المجتمعات الإسلامية أو ... منطقة الثقافة الإسلامية... (حيث) إنّ الدراسة المنظّمة للإسلام حقلٌ مهملٌ إهمالاً جسيمًا في علم الاجتماع حيث لا تكاد تكون هناك دراسة اجتماعية للإسلام والمجتمعات الإسلامية... إنّنا في حاجة إلى علم اجتماع إسلامي من أجل فهم المعتقدات والمجتمعات الإسلامية".[2]

إنّ علم الاجتماع الإسلامي في مفهوم "زكي محمّد إسماعيل" بوصفه علمًا هو دراسةٌ للظواهر والنظم الاجتماعية دراسة وصفية تقريرية الغرض منها التعبير عمّا هو كائن من النّظم، وفي المقابل فهو دراسة لهذه النظم والوقائع من منطلق إسلامي اجتماعي باعتباره اتجاهًا إسلاميا، وبمعنى آخر فهو دراسة لهذه النّظم والوقائع بالاستناد إلى المرجعية الإسلامية الاجتماعية، وبتحديد أكثر دقّة هو دراسة هذه الظواهر والنظم والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية الناشئة بفضل احتكاك المسلمين بعضهم ببعض من جهة، وباحتكاكهم مع غيرهم من الشعوب الأخرى في مختلف معاملاتهم وتواصلهم وعباداتهم وشعائرهم وعباداتهم ونسكهم من جهة أخرى، وبالتّالي دراسة نظمهم وعلاقاتهم الاجتماعية مع سواهم من غير المسلمين، وكذا تتبّع هذه النّظم في مختلف مراحل نشأتها وتطوّرها عبر الحقب التاريخية، وهلمّ جرا من الموضوعات، هذا دون إغفاء دراسة مدى تأثير الشريعة الإسلامية في هذه النّظم، ومدى تأثير هذه الأخيرة في الشريعة الإسلامية، خاصّة من حيث الرواسب التاريخية التي خلّفتها تلك النّظم الإسلامية في وطنها [3]، ثمّ إنّه يؤكّد أنّ علم الاجتماع الإسلامي ليس علمًا معياريا يدرس ما ينبغي أن يكون، كما يبيّن أنّه إذا كان علم الاجتماع الدّيني يدرس الظاهرة الدّينية في عمومها فإنّ علم الاجتماع الإسلامي يقتصر على «الظواهر الإسلامية».

إنّ التأصيل يعني معالجة العلوم القائمة ذات المنبع الغربي وجعلها صالحة لفهم ظواهرنا الاجتماعيّة، وإنّ تقليدها بصورة آلية–أي عن طريق إعادة إنتاجها– لا يجدي نفعًا لأنّها لا تتلاءم ولا تتناسب مع الظروف الاجتماعيّة والثقافيّة التي تمخّضت عنها وأمّا إبداع العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة عند المسلمين فهو يستدعي بناء أسسها وأساليبها الخاصّة بها، التي ينبغي القيام بها بعد توفّرها.

2–بوادر ظهور المنطلقات الفكرية لعلم الاجتماع الإسلامي:

في منتصف القرن الماضي قام الكثير من الباحثين المسلمين بدراسات معمّقة في علم الاجتماع لمعرفة خصوصيات نشأته والموضوعات التي عالجها والمناهج التي اتّبعها علماء الاجتماع العرب والمسلمون في الدراسات والبحوث الاجتماعية عمومًا قصد الخروج ببعض السمات التي تميّز هذا العلم عن مثيله في البلدان الغربية انطلاقا من نظرة أو رؤية إسلامية محضة، وبالتّالي الوصول إلى أهم المعالم الكبرى التي تجعله ذا صبغة إسلامية، خاصّة مع بروز مرحلة الصحوة الإسلامية حيث اعتبر كثير من النقاد العرب

[1] الفوال صلاح مصطفى، المدخل لعلم الاجتماع الإسلامي، القاهرة، دار غريب لنشر والطباعة، 2000، ص6.

[2] بايونس إلياس، «علم الاجتماع والواقع الاجتماعي المسلم»، العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النّظر الإسلامية، تحرير إسماعيل الفاروقي، وعبد الله عمر نصيف (جدة، عكاظ، 1984 ص42-44.

[3] إسماعيل زكي محمّد، نحو علم اجتماع إسلامي (الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، 1988م انظر: ص24 وكذلك: ص62.

والمسلمين أنّ الأفكار والمعارف الغربية عمومًا والسوسيولوجية خصوصًا خطرٌ كبيرٌ على نسيج المسلمين وتراثهم الإسلامي، يقول د."أحمد إبراهيم الخضر" في سلسلة من المقالات كتبها في مجلّة البيان: "وبينما استمر رجال الاجتماع في المشاركة في عملية تخريب النسيج الاجتماعي في بلادنا باغتتهم الصحوة الإسلامية وحركاتها التي عمّت كلّ المجتمعات العربية بلا استثناء، واستهدفت إعادة تركيب النسيج الاجتماعي بصورة مكثفة وفق المقياس الأوحد والمعترف به وهو الإسلام" [1].

وقد اختلفت الرؤى بهذا الخصوص من مفكر إلى آخر لاختلاف منطلقاتهم المعرفية وأهدافهم العلمية، وهذا ما يفسّر لنا تشكّل العديد من الفرق، حيث أخذت كلّ فرقة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن وجهة نظرها بالأدلة والبراهين التي تراها مناسبة وموافقة لطرحها ومبادئها الفكرية، ويتّضح ذلك جليّا في جهود عالم الاجتماع العراقي "علي حسين محسن عبد الجليل الوردي"1913)-1995(الذي عُرف بدراساته الاجتماعية والتاريخية، كما عُرِف باعتداله وطرحه الموضوعي، حيث استلهم من الدراسات التاريخية الشيءَ الكثيرَ فاستخدمها كمنطلق حاول تطويره وفق متغيّرات الزمان والمكان، وقد أكدّ ذلك في قوله: "لا يجوز في أيّ حال أن ننكر ما للفلسفة القديمة من دور في تقدّم الفكر البشري، ولكن اعترافنا بهذا الفضل لا يمنعنا من التطوّر في أفكارنا وفق مقتضيات الزمان الجديد" [2]، وقد باشر في إعداد عدّة دراسات حول المجتمع العراقي، متأثِرًا بطرح ابن خلدون في دراسته للعمران، حيث قام بإسقاط الفكر الخلدوني في ذلك على المجتمعات الحديثة وخاصّة المجتمع العراقي، لذا كان جوهر مشروعه العلمي يدور حول محاولة بناء نظرية اجتماعية خاصّة بطبيعة المجتمع العراقي ويظهر ذلك جليا في العديد من المؤلفات التي تفوق ثمانية كتب ومقالات علمية كثيرة.

بالإضافة إلى جهود "علي حسين محسن عبد الجليل الوردي"، هناك الكثير من الجهود التي تصبّ في مسعى التأصيل الإسلامي للبحوث الاجتماعية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المشاركات القيّمة والفعّالة للباحث "عبد الباسط عبدالمعطي" المولود بمصر سنة 1943، الذي خصّص جلّ دراساته وانشغالاته العلمية لمحاولة التأصيل الإسلامي للبحث الاجتماعي، ولم يدّخر جهدًا في المبادرة بعدّة دراسات نظرية وميدانية)تطبيقية(بهدف البرهنة بأدّلة واقعية ومعطيات اجتماعية على الحاجة المُلحّة إلى التفسير والتحليل والتنظير للأحداث والظواهر الاجتماعية، فكانت له مقالات علمية اجتماعية عديدة، بالإضافة إلى مجموعة من الكتب معظمها بحوث ميدانية، ولعلّ انطلاقته الحقيقية في هذا المسعى كانت سنة 1972 بكتابه الشهير "في نظرية علم الاجتماع"، حيث ألّم فيه بجلّ النظريات الاجتماعية التي أعطت قراءة تحليلية نقدية لبعض مفاهيمها، ثمّ ركّز على المجتمع المصري ويظهر ذلك من خلال العديد من مؤلفاته التي خصّصها له بالدراسة والتحليل الاجتماعي ابتداءً من سنة 1977، وتلتها دراساته الأخرى التي تنوّعت بين الدراسات الاجتماعية النظرية والدراسات الاجتماعية الميدانية، نذكر منها خصوصًا: الطبقات الاجتماعية في مصر، اتجاهات التغيّر 1975-2020، التي طُبعت بمنتدى العالم الثالث في القاهرة، عن دار ميريت، سنة 2002، وكذا دراسته الخاصّة بخريجي أقسام علم الاجتماع بين الإنتاج الكمي والإعداد الكيفي، التي أصدرها المجلس الأعلى للثقافة – مؤتمر علم الاجتماع والأنثروبولوجيا-، بالقاهرة سنة 1997...

[1] -الخض أحمد إبراهيم، علماء الاجتماع والعداء للدّين، مجلّة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد 40، 1991، ص ص 36-37.

[2] الوردي علي، مهزلة العقل البشري، لندن، دار الكوفان، الطبعة الثانية، 1994، ص08.

هـذا بالإضـافة إلـى جهـود عـالم الاجتمـاع اللبنـاني "فردريك معتوق" المولود سنة 1949م، الذي قام بدراسة المجتمع اللبناني من ناحية العادات والتقاليد المنتشرة في المنـاطق الشـعبية بلبنـان، وقد أصـدر هذه الدراسـة فـي كتاب عنونه بـ: "التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية"، قدّم من خلاله بحثًا ميدانيا في الثقافة الشعبية بشمال لبنان، حيث سجّل العادات والتقاليد التي لاحظ أنّها تُتوارث جيلا بعد جيل، وأنّها لم تضع قطيعة موضوعية بين ثقافة الماضي وثقافة الحاضر... إذ لا تزال موجودة يُتعامل بها في العصر الراهن.[1]

كما لِـ: "فردريك معتوق" العديد من الأبحاث العلمية الاجتماعية تتجاوز عشرة كتب حول الفكر والمجال الاجتماعي، قاعدتها دراسات ميدانية أعطت التحليلات والاقترابات الاجتماعية علمية أكثر لتقرّبها من الواقع.

وهناك فريق آخر من المفكرين الاجتماعيين العرب الذين نادوا بعلم اجتماع إسلامي، حيث طالبوا بدراسة علم الاجتماع من منظور الدّين الإسلامي، وأن يُطلق اسم علم الاجتماع الإسلامي عليه، ومن أبرز هؤلاء نذكر مصطفى الخشاب المولود سنة 1918 بمصر الذي تناول عدّة قضايا اجتماعية عربية غير أنّه ركّز جلّ جهوده في دراساته على القضايا الاجتماعية المصرية، وكانت له دراسات كثيرة خصّصها لقراءة علم الاجتماع الغربي، ولم تنصب دراساته على الجانب الجماعي أو الكلّي للمجتمع المصري، بل اعتنى أيضًا بالأفراد بصورة خاصّة، كدراسته للمرأة المصرية الثورية إبان ثورة يوليو 1952 وتوقّف مليّا على ما حقّقته من مكاسب، كما جعل مشكلات المرأة العاملة في صلب اهتمامه ودراسته، وخصّ الطفولة بجانب مهمٍّ من دراساته، حيث عالجها من الناحية الاجتماعية متّخذا في ذلك موقفًا مهمًّا من الطفولة عمومًا إذ يقول: "الطفل هو أوّل عنصر في بناء المجتمع، لأنّه رجل الغد وأب المستقبل... فيجب على المجتمع أن ينظر إليه كفريضة واجبة الأداء والالتزام... فرعاية الأطفال على هذا النحو هدفٌ اجتماعيٌ شريفٌ..." [2].

لقد كانت رؤاه الاجتماعية مستنبطة من جوهر الفكر الإسلامي في قراءة ودراسة المجتمع المصري خصوصًا من جهة، ودراسته للتغيّرات التي تطرأ على المجتمعات العربية عمومًا من جهة أخرى، فكان من بين أهمّ المفكرين العرب الذين طالبوا بضرورة قيام علم اجتماع إسلامي –أو الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع، أو علم الاجتماع من منظور إسلامي، أو علم الاجتماع الوضعي... –يُعنى بدراسة خصوصية المجتمعات الإسلامية التي عجزت النظريات الاجتماعية الغربية عن تحليلها وفهم تركيبتها الاجتماعية وخصوصياتها خاصّة منها الدّينية، لفارق الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والدّينية وغيرها بين المجتمع الغربي الذي بُنيت أو أُسسِت في بيئته تلك النّظريات، والمجتمع العربي الإسلامي الذي لا يمكن دائمًا وفي كلّ الأحوال تطبيق تلك النظريات عليه، وربّما تجاهل الباحثون تلك الخصوصيات أصلاً لسبب أو لآخر فطبّقوا تلك النظريات على المجتمع العربي الإسلامي المزوّد بالوحي الرباني، وعلى كلٍّ فمهما يكن فإنّ النظريات الغربية لم تزوّدنا بالأدوات اللازمة لمعالجة قضايا واقعنا في هذا العصر، لعدم ملاءمتها لبيئتنا، يقول "نبيل السمالوطي": "ولاشك أنّ هذه نظرة ضيقة للعلم، فالعلم يتضمّن التعرّف على الواقع المادي، وعلى حقائق الوحي وهو ما تتضمّنه العلوم الشرعية، وقصر العلم على الواقع المادي تجاهل للدّين ولحقائق الوحي، وهي المعرفة الوحيدة اليقينية في نظر المؤمنين، بينما تكون

[1] معتوق فريدريك، التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية، بحث ميداني في الثقافة الشعبية في شمال لبنان، ط1، 1986، دار المعارف، ص 10.

[2] -الخشاب مصطفى، دراسات في الاجتماع العائلي، القاهرة، دار الفكر العربي1998، ص150.

المعارف المادية الاجتماعية معارف ظنية قابلة للتكذيب والتغيّر والتطوّر" .[1]

إنّ البحث الاجتماعي في مفهوم "محمّد المبارك" ينقسم إلى قسمين من الموضوعات:

القسم الأوّل تمثّله الحوادث الاجتماعية التي هي في متناول سمعنا وبصرنا، إذ نستطيع مشاهدتها وبالتّالي جمعها ووصفها وتصنيفها ودراستها ثمّ استنباط سننها المطردة، وهذا أقرب من حيث الطرح إلى العلمية بشكلٍ كبيرٍ، وهذا ما من شأنه أن يُسهم بصورة فعّالة في الاستفادة من أبحاث الآخرين مع الإشارة إلى أهداف المنهج المتّبع في مثل هذه الدراسات والأبحاث وكذا الأخطاء المترتّبة عن هذا المنهج التي ستجرّ بطبيعة الحال إلى نتائج خاطئة أحيانًا، ويعتبر القسم الثاني من موضوعات علم الاجتماع، ذلك القسم الذي يتناول بحثَ قضايا ومباحث اجتماعية لا يمكننا تطبيق قواعد والطرق الدقيقة للبحث العلمي عليها، كما لا يمكن مراقبة نتائجها، علمًا أنّ هذا النّوع أو القسم من المباحث الاجتماعية قد عرف الكثير من النظريات الاجتماعية المختلفة والمتعدّدة، وهي لا يمكن اعتبارها حقائق علمية وإنّما تصنيفها ضمن ميتافيزيقا علم الاجتماع [2]، والثابت علميًّا سواء في العلوم الاجتماعية عمومًا وعلم الاجتماع خصوصًا أم في غيره من العلوم الأخرى أنّ التصوّرات والتفسيرات الميتافيزيقية لا يعتدّ بها لقصورها ولعدم قدرتها على الارتقاء نحو الكمال الذي جاء به الوحي الإلهي وحقائقه اليقينية، وهنا لا بدّ أن تبرز مقدرة علم الاجتماع الإسلامي في توظيف تلك الحقائق وكسبه ميزة خاصّة ينفرد بها عن علم الاجتماع العام، ومن هنا ندرك حقيقة هذا القسم من علم الاجتماع، كما ندرك أنّ القسم الأوّل المذكور أعلاه عند "محمّد المبارك" الذي اعتبره علم اجتماعٍ إسلاميا لم يكن منفردًا بخصوصيات أو مميّزات تجعله متميّزا عن علم الاجتماع العام المعروف وذا النشأة الغربية، الذي ترعرع في صلب المجتمع الغربي وتطوّر في كنف النظريات الغربي، حيث "يكشف تعدّد النظريات في علم الاجتماع عند دراسة ظاهرة اجتماعية واحدة، والتشظي النظري في علم الاجتماع الغربي عن نسبية المعرفة السوسيولوجية، ويؤكّد صحّة أنّ النظريات الاجتماعية تعكس في لحظة تاريخية ما الأوضاع الاجتماعية الخاصّة بالمجتمعات الغربية، وأنّ السوسيولوجيا هي علم خاص بالمجتمعات الغربية، فرغم أنّه في البداية التأسيسية له حمله رواده صفة الكونية، غير أنّ التطوّر التاريخي لعلم الاجتماع يكشف أنّه علم خاص بالمجتمعات الغربية" .[3]

كما ظهر فريق آخر من المفكّرين العرب الذين نادوا بهذا العلم الجديد ولو من حيث التسميةُ لا الجوهر، إلاّ أنّ رؤيتهم كانت مبنيةً على ضرورة التدرّج في بنائه- علم الاجتماع الإسلامي-، وهذا عن طريق محاولة بناء فكر اجتماعي إسلامي، لذلك أطلقوا عليه اِسم "علم الاجتماع الإسلامي"، وقد وَجَدَ هذا الفريق أنّ الفكر الإسلامي التراثي يجب أنّ تُعطى له قراءة عصرية حتّى يوافق التطوّرات والتغيّرات الاجتماعية المعاصرة، وأن يكون المصدرَ الأساسَ لتحليلها وتفسيرها، وهذا ما دفعهم إلى حتمية البناء التدريجي، ومن أهمّ المفكرين الذين وافقوا على هذا المنطلق الفكري وتبنّوه نذكر: المفكر الاجتماعي العراقي "فالح عبد الجبار" المولود سنة 1954م، والمتخصّص في دراسة الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط، الذي تتناول أعماله: الدّين، الصراع الدّيني، والمجتمع المدني، أمّا مؤلفاته ودراساته فهي تتيف عن 200 عنوان، نذكر منها:

[1] السمالوطي نبيل، نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص47.

[2] المبارك محمّد، "نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع"، مجلّة المسلم المعاصر، العدد12، عام 1977، ص23-24.

[3] مهور باشة عبد الحليم، التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في إسلامية المعرفة، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة سطيف2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، السنة الجامعية2014/2013، ص51.

فلسفة الدّين وعلم الكلام الجديد، آفاق التجديد... وقد أصدر مؤخّرا في بيروت كتابًا خاصّا بتحديث التفكير الدّيني، وهكذا انصبّ بحثه على تحديث مناهج التفكير الدّيني، وأمّا أهم كتبه فنذكر منها: مقاصد الشريعة وفلسفة الفقه، أمّا فيما يخص الفكر الإسلامي المعاصر فقد ألّف فيه كتابين سمّى الأوّل "الفكر الإسلامي مراجعات تقويمية" وسمّى الثاني "مبادئ الفلسفة الإسلامية"، وهو يقع في مجلّدين، هذا بالإضافة إلى كتب أخرى كثيرة عُنِيت بالدراسات الدّينية قصد محاولة الاقتراب الاجتماعي أو السوسيولوجي من المجتمعات الإسلامية، لكن لا تعدو أن تكون هذه المحاولات بالنسبة إليه مجرّدَ مرحلةٍ تمهيديةٍ لعلمٍ جديدٍ يُؤسِسُ له هو علم الاجتماع الإسلامي.

ولقد سلك نفسَ مسلكِ "فالح عبد الجبار" مفكّرون عرب كثيرون أمثال "موسى أبو حوسة" وهو صاحب مقال بعنوان "قواعد الضبط الاجتماعي عند الماوردي" المنشور سنة 1985 في المجلّة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد 17 المجلّد 5، هذا بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي قام بها نفرٌ من الباحثين الآخرين أمثال: د. محمّد إبراهيم الفيومي، "قضايا في علم الاجتماع الإسلامي"، سنة 1977. د. حسن الساعاتي. "أصول علم الاجتماع في القرآن". د. زينب رضوان، "النظرية الاجتماعية في الفكر الإسلامي" سنة 1982. د. سامية مصطفى الخشاب، "علم الاجتماع الإسلامي"، سنة 1981، طه جابر العلواني، إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995، الخ...

ومهما كانت اختلافات التسميات التي أراد المفكّرون الاجتماعيون العرب والمسلمون وضعها كسبيل لانطلاق هذا العلم، فالغرض أو الهدف الأسمى يبقى واحدًا هو تأسيس علم اجتماع إسلامي، إلاّ أنّ هذه الاختلافات قد تعكس في حقيقة الأمر عدم التوافق الفكري بين المفكّرين أنفسهم، الذي قد يبدو للوهلة الأولى أمرًا طبيعيا فالمفكّرون قد يختلفون من حيث التوجّهُ والبنيةُ العلميةُ التي يبنون على أساسها المنطلقات العلمية لعلم الاجتماع الإسلامي، ومع ذلك تشكّل هذه المفارقة العلمية التي قد يراها بعض المفكّرين والباحثين تنحصر في التسمية لا أكثر ولا أقل، إلاّ أنّ الحقيقةَ والجوهرَ أبعدُ وأعمقُ من ذلك بكثير.

فبالرغم من المحاولات الكثيرة والدعوات العديدة إلى تأسيس علم الاجتماع الإسلامي، إلاّ أنّ مجرّد العودة إلى مختلف الدراسات التي أجريت حوله نجدها تصبّ كلّها في محاولات التأسيس أو على الأكثر في طور التأسيس أو التشكّل، ويبرز ذلك من خلال جملة التصوّرات العامّة والأفكار التي تحاول طرح نموذج لعلم اجتماعي جديد منبثق من الإسلام، غير أنّ مختلف تلك الإسهامات تبقى بعيدة عن التجانس والتكامل، لخلوّها من الاتفاق والتواضع حول ضبط موضوعه)علم الاجتماع الإسلامي(، ومجاله وميدانه، وهذا ما يجرّنا إلى تمييز اتجاهات ثلاثة في النّظر إلى مفهوم علم الاجتماع الإسلامي هي:

*-اتجاه ينظر إليه على أنّه لا يعدو أن يكون مجرّد امتدادٍ لعلم الاجتماع العام أو على أكثر تقدير لعلم الاجتماع الدّيني قياسا للموضوعات التي يدرسها والمناهج التي يطبّقها في الدراسة، حيث يتناول دراسة المظاهر الخارجية للحياة الدّينية وعلاقاتها بالظواهر والمؤسسات الاجتماعية في خضمِ طبعًا المجتمعات الإسلامية.

*-واتجاه يتّخذ موقفا حازِمًا بضرورة مقاطعة علم الاجتماع الغربي أصلاً، واتخاذ علم الاجتماع الإسلامي منحى آخر يشكّل انفصالاً تامًّا عن علم الاجتماع الغربي، الذي يُنظر إليه عمومًا على أنّه علمٌ ماركسي أو على الأقل أصلُه ماركسي، أو هو علم ليبرالي يختلف اختلافا جذريًا عن علم الاجتماع الإسلامي الذي يتّسم بالشمولية وهذا ما يفند المزاعم القائلة بأنّ علم

الاجتماع الإسلامي هو امتداد أو فرع من علم الاجتماع العام، أو حتّى فرع من علم الاجتماع الدّيني، لأنّ هذا الأخير لا يختصّ بالدّين الإسلامي فحسب.

*-أمّا الاتجاه الثالث فقد كان أكثر مرونة من السابقين حيث وقف موقفًا وسطًا وذلك بدعوته إلى أن يكون علم الاجتماع الإسلامي مستقلاً بنفسه استقلالية نسبية عن علم الاجتماع العام، وذلك بأن يستفيد من المفاهيم النّظرية والإجرائية لهذا الأخير ومن أدوات البحث والمناهج والطرق المتاحة فيه، الذي عمل على تطويرها باستمرار، لأنّ العلاقة بين العلمين تفيد كليهما عكس القطيعة التي تقضي على أيّ شكل من أشكال التفاعل، والمطلوب في هذا الخصوص هو اتخاذ نقدٍ واعٍ يُراعي الخصوصية التاريخية والاجتماعية والثقافية والعقائدية للمجتمع العربي الإسلامي . [1]

إنّ الإبداع والاجتهاد العلمي لوضع الحجر الأساس لعلم الاجتماع الإسلامي يقتضي تقارب المواقف والرؤى العلمية، لتكوين قاعدة بناء علمي يتّفق عليها أهل الاختصاص السوسيولوجي، ثمّ تأتي بعد ذلك فوارق طبيعة الاقتراب من الموضوعات العلمية المتعلّقة به، إذ الأصل ألا يُطرح الإشكال في مستوى الاختلاف لأنّ الاختلاف كما يقول رجال الدّين رحمة، وهو يدّل على تعدّد الرؤى والمواقف العلمية التي يكون أساسها المنطلقات التي تختلف باختلاف المنهج)أو المناهج(التي ينتهجه المفكّر)أو المفكّرون(، لكن بالرغم من ذلك فكلّ النتائج تصبّ في وعاءِ علمٍ واحدٍ هو علم الاجتماع الإسلامي، فهذه الأفكار العلمية المختلفة وإنْ اختلفت في الفرع إلاّ أنّ أصلها يبقى واحدًا، وهذه الاختلافات أساسها المنهج المتّبع من طرف كلّ باحث أو مفكّر حيث إنّ المنطلقات النّظرية لبناءِ علمٍ جديدٍ تستدعي اقترابًا علميًا تصحبه خصوصية كلّ مفكِّر قبل اللجوء إلى تطبيقه ميدانيًا.

إنّ المنطلق العلمي لعلم الاجتماع الإسلامي قائمٌ على أسس مختلفة من حيث المنطلقات العلمية، حيث إنّ كلَّ فريقٍ من المفكرين العرب يرى ضرورة التنصّل من الفكر الاجتماعي الغربي بصورة جذرية، لأنّه قائمٌ على مبادئ لا تتوافق والمعطيات الاجتماعية وكذا الدّينية للعرب والمسلمين، لأنّ الدراسات الغربية عمومًا لا تولي اهتمامًا كبيرًا للدّين، وإذا تناولت قضية لها علاقة بالدّين أو تناولت الدّين في حدِّ ذاته فإنّ منطلقاتها الفكرية تختلف اختلافًا جذريًا عن رؤية العرب والمسلمين للدّين، وهذا ما نلمسه مثلاً في رؤية "كارل ماركس" و"كونت" لدور الدّين في المجتمع الغربي، ونظرة "هيغل" وكذا "ماكس فيبر" وسيمل وغيرهم[2] ، حيث إنّ منطلقاتهم في رؤية الدّين أساسُها وجودي مادي علمي والدعوة إلى الحرية المطلقة [3] وليس غيبيًا روحيًا مثلما هو معروف عند العرب والمسلمين، كما يختلف دور الدّين بين القطبين لأنّ فلسفة الوجود والحياة بصورة عامّة تختلف بينهما أيضًا، وهذا أمرٌ جوهري في إحداث مقاربة سوسيولوجية للمجتمع العربي وفق النظريات السوسيولوجية الغربية، وإحداث مقاربة سوسيولوجية تنطلق من مبادئ الثقافة والشريعة الإسلامية من جهة أخرى، وبهذا يظهر لنا أنّ التصوّرات والبناءات العلمية والفكرية والاجتماعية الغربية لا تمنح للدّين مكانةً روحيةً مثلما هو كائن عند العرب والمسلمين، فضلا عن العلاقة أو الرابط بينه وبين النظريات الاجتماعية التي تمّ وضعها من قبلهم، وانطلاقًا من هذا المبدإ يرى

[1] يعيش حرم خزار وسيلة، تدريس علم الاجتماع بين العلوم والإيديولوجيا، مذكرة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2001، ص ص192-193.

[2] أكوافيفا سابينو، باتشي إنزو، علم الاجتماع الدّيني الإشكالات والسياقات، ترجمة عز الدّين عناية، الطبعة الأولى 1432هـ/2011م، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث) كلمة(، ص ص30-40، وانظر ص ص 49-59، وانظر كذلك: ص ص60-64.

[3] العرابي لخضر، مفهوم الالتزام في الأدب الإسلامي، الأثر، مجلّة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السادس، ماي2007، ص84.

المناصرون للفريق الداعي إلى التنصّل من العلوم الاجتماعية أنّ حجّتهم قويّةٌ في هذا الطرح.

أمّا الفريق الثاني فيؤصّل لعلم الاجتماع الإسلامي دون الاستغناء عن الدراسات والرؤى الفكرية الغربية باعتبارها سبّاقة في تطوير الدراسات الاجتماعية من حيث الأدوات التحليلية والأسس والمقوّمات النظرية الغربية والمقاربات المنهجية، كما أنّ العلم يأخذ الصيغة التراكمية ولا يمكن الفصل النهائي بين العلوم الغربية والعلوم الإسلامية.

وأمام تضارب هذه الرؤى واختلافها عكِف المفكّرون العرب والمسلمون على إيجاد حلول وسطى، الغرض منها الوصول إلى بناءِ علمٍ قائمٍ بحدِّ ذاته يخدم المجتمعات الإسلامية من حيث دراستُها والتنبؤ بمستقبلها، لمحاولة تجاوز الأزمات وتعدي الصعوبات، ومواكبة التغييرات في شتّى الميادين الاجتماعية دون التنصّل والابتعاد عن مبادئها الشرعية، وبالتّالي الحفاظ على هويتها التي تطبع خصوصيتها.

3-النظرة المعاصرة إلى علم الاجتماع الاسلامي:

إنّ النظرة المعاصرة لهذا العلم تحيلنا إلى البرهنة على تأصيله العلمي المنبثق من مصادر تأصيلية مغايرة لمصادر ومبادئ علم الاجتماع الغربي، وبالتّالي سنركّز الطرحَ على التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، الذي يعتبر بدوره إشكالية متشعِّبة يجب علينا فكّ تعقيداتها وخيوطها الشديدة الحُبكة، وعليه سنحاول التعرّض إلى التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية من منظور جزئي micro لننقل إلى المنظور الكُلِّي أو الشامل macro وهذا وفق القراءة المنهجية المتّبعة في دراسة العلوم.

إنّ مناقشة التأصيل الإسلامي الجزئي للعلوم الاجتماعية يدفعنا إلى النّظر في هذا العلم من زاوية المدخل الجزئي، ونعني بذلك الفهمَ الصحيحَ لمتابعة الموضوعات والقضايا والمجالات التي يتضمَّنها التخصّص، وبعبارة أخرى التدقيق والتفسير الذي تركّز الدراسة فيه على جزئيات موضوعات علم الاجتماع الإسلامي، بحيث يؤخذ كلّ موضوع على حدي، ويُزوّدُ بالجهد والاجتهاد الكافيين للدراسة والتمحيص الاجتماعي، الذي سيؤدي بالضرورة في النهاية إلى ما يعادل التأصيل الشامل المطلوب.

إنّ هذه النظرة العلمية مبنيةٌ على أسس ودراسات تعمل على إثبات صحّة هذا الطرح، فقد جاء في تقرير اللجنة الدائمة للتأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامية بالرياض ما يزيد عن خمسين موضوعًا مقترحًا كلّها تصبّ في نطاق اهتمامات العلوم الاجتماعية، وهدفها هو إظهار قيمة هذه الجهود البحثية الفردية في بناء تصوّر عام وشامل عن العلوم الاجتماعية الإسلامية.

وتعتبر محاولة "جمال سلطان" على سبيل المثال لا الحصر لتأصيل مفهوم «وقت الفراغ» نموذجًا مميّزًا لتطبيق هذا المدخل، فقد قام الباحث باستقصاء ونقد الإسهامات العلمية التي توصّلت إليها الحضارة الغربية حول هذا المفهوم، ثمّ انطلق من فهم واضح للتّصوّر الإسلامي للإنسان ليعيد صياغة هذا المفهوم من منطلق إسلامي بطريقة دقيقة وعميقة[1] ، لأنّ الدراسات الفردية التي يقوم بها المفكِّرون العرب حول قضايا مجتمعاتهم يأخذونها في الكثير من الأحيان من الزاوية التخصيصية الجزئية التي تقتضي دراسة الظاهرة أو القضية الاجتماعية في نطاق جانب من جوانبها، وهذا ما لا يعني بالضرورة عدم التوافق ولا التواصل بين بقية الدراسات الاجتماعية الأخرى وفي المقابل يدفع هذا التصوّرُ الباحثَ إلى التدقيق والتحليل في حيثيات الموضوع الاجتماعي المدروس، ثمّ الخروج بعد ذلك بالنتائج التي قد تكون سببًا في بناء إشكاليات أخرى، ممّا يعطي للدراسات طابعَ الترابط والتسلسل، وبالتّالي

[1] سلطان جمال، «إشكالية وقت الفراغ»، المسلم المعاصر، العدد 55 – 56، 1410هـ-1990م، ص ص11-30.

التداخل بين جزئياته التي تحيلنا إلى نظرة أكبر وأعمق هي النظرة الكلّية والشاملة.

كما يجب علينا الإشارة أيضًا إلى أنّ النظرة النقدية الموجّهة لهذا الطرح تدور حول التساؤل عمّا إذا كان بالإمكان التوصّل إلى تأصيل حقيقي للجزئيات قبل التوصّل إلى تصوّرٍ متكاملٍ للأطرِ الكليةِ التي تحكمها، أم أنّ هذا التناول الجزئي في الغالب يؤدي إلى فقدان الاتجاه الصحيح، وبالتّالي الشكّ في وجود أمل في تصحيح المسار لانعدام تصوّر كلّي وشاملٍ يكون نقطة بداية لتأسيس علم اجتماع إسلامي.

أمّا بقية المناقشة فيما يخصّ التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، فهي تركّز على النظرة الشاملة، التي تقتضي بالضرورة إيجاد السُبل والآليات السوسيولوجية الإسلامية المحضة التي تمكّنها من الوصول إلى الرؤية الشاملة للمنطلقات الأساسية في هذا العلم قبل الخوض في تفاصيلها وجزئياتها، وهذا ما يتطلّب بذل جهود كبيرة ومضنية لوضع التصوّر الإسلامي الكامل للإنسان والمجتمع والكون، الذي سيكون بدوره القاعدة الأساسية والرؤية المركزية للنّظر في الإسهامات الشاملة لهذا العلم الحديث أيضًا، ممّا سيسمح بتمهيد الطريق لخطوة متكاملة بين أجزاء الموضوع الاجتماعي في الإطار العلمي الجديد المسمّى بعلم الاجتماع الإسلامي، وبالتّالي جعل الدراسة فيه دراسةً علميةً سليمةً، تغلب عليها الدّقةُ والتفسيرُ والتحليلُ للواقع الاجتماعي الإسلامي وفق منطلقات وقاعدة اجتماعية إسلامية محضة.

إذن فمهما كانت المنطلقات العلمية التي يُرَدُّ الباحث الانطلاقَ منها والتركيز عليها تبقى تلك الجهود سواء كانت فرديةً أم جماعيةً كافيةً لتحقيق أهداف التأصيل الإسلامي بمفهومه الشامل، ومن هنا يُفضل فتح الأبواب أمام الإسهامات «الفردية» مادامت ملتزمةً بالمفهوم الصحيح للتأصيل، بالرغم من إدراك أنّ هذه الجهود الفردية لابدّ بالضرورة أن تكون جزئية حتّى تكون في متناول الباحث الفرد، لأنّ الإسهامات الجماعية تتطلّب بالضرورة تضافر جهود عدّة أفراد وجماعات.

إنّ علم الاجتماع الإسلامي مهما كانت منطلقاته فهو في مفهوم علمائه والدّاعين إليه بإلحاح مستمدٌّ من الشريعة الإسلامية، وهنا تبرز قيمة العالم أو الباحث الاجتماعي الإسلامي في قدرته على التفاعل مع الواقع الاجتماعي وإسقاطاته لأحكام الشريعة الإسلامية على هذا الواقع بكلّ تناقضاته، حيث يُنتظر منه أن يسقط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة على المسألة الاجتماعية ويجعلها)الآيات والأحاديث(منطلقًا وأساسًا في البحث الأكاديمي لعلم الاجتماع الإسلامي، كما أنّ هذا العلم في مفهومهم يتوافق والتغيّرات الاجتماعية المستمرّة التي تعيشها المجتمعات المسلمة، وهو يوافق أيضًا واقعها الاجتماعي، إلاّ أنّه لا يكتفي بتوضيحه وتفسيره بقدر ما يعمل على تصحيح العلّة فيه ومواصلة التغيير لبلوغ الهدف المخطّط والمرجو، وهو التطبيق السليم والصحيح للإسلام، إلاّ أنّ هذا الطرح الذي يتوخّاه علم الاجتماع الإسلامي قد يُواجَه بالنّقد والردّ العنيف والخطاب الشديد والإقصائي من طرف الكثير من النّقاد الاجتماعيين أو السوسيولوجيين الذين يعتبرونه)علم الاجتماع الإسلامي(أسلوبًا أو منهجًا للدعوة الإسلامية بتوظيف الدراسة الاجتماعية أو السوسيولوجية، وهو مطيّة يستخدمها علماء الاجتماع الإسلاميون لأسلمة علم الاجتماع من جهة، ولتبليغ رسائل دينية إسلامية من جهة أخرى، بهدف إحداث تغيير شامل في المجتمع والوصول به إلى ما هو أسمى إسلاميًا، وهذا ما يتنافى في اعتقاد علماء الاجتماع عمومًا مع جوهر هذا العلم ومبادئه، وهذا فارق جوهريٌ وحاسمٌ بين علم الاجتماع وعلم الاجتماع الإسلامي، فالدعوة لا تستدعي قراءة ودراسة واقع المدعو حتّى وإن كان المقصود من ذلك التفسير والتوضيح بقدر ما تقتصر على رؤية العلّة وتبيان صوابها، أمّا الدراسة

الاجتماعية فإنّها تُبنى وفق أسس علم واقعي يدرس الواقع بأدوات واقعية، ويرسم خطَطَ تغييره بأدواته أيضًا، فهو لا يتنكّر للواقع القائم بل يعمل على اكتشافه وكشفه دون أن يستسلم له أو يخضع له.

إنّ العلم الإسلامي هو دراسة الطبيعة والإنسان والمجتمع في إطار الرؤية الكونية الإسلامية [1]، وعلم الاجتماع الإسلامي جزءٌ من الكلّ، وهذا الكلُّ هو الإسلام ونظرة وبناء علم الاجتماع الإسلامي أساسهما الإسلام، فلا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال النظّر إلى القضايا والظواهر الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية أو دراستها إلاّ من خلال العودة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وأحامها الكلّية والجزئية، لأنّ تلك الظواهر والقضايا ذات صلة مباشرة ووطيدة بالجانب العقدي والتعبدي والوجودي لأفراد هذه الأمّة ذات الخصوصيات الروحية المميّزة، كما لها علاقة وُثقى بمختلف الجوانب الأخرى السياسية، الاقتصادية، الثقافية، التاريخية، وغيرها.

إنّ الرؤية المعاصرة التي يمكننا استنباطها من علم الاجتماع الإسلامي، أنّه منفتح على الثقافات الأخرى وعلى ديانات مجتمعاتها المختلفة والمتنوّعة بالرغم من الهوّة الشاسعة بينها وبين ثقافة المجتمع الإسلامي، فالشريعة الإسلامية تأمر بتقبّل الديانات الأخرى والتواصل مع أفرادها بضوابط محدّدة، وبالتّالي التعامل بإيجابية مع المعطيات المنجرّة عن هذا التعامل لمصلحة راجحة، شريطة ألاّ يتصادم هذا التعامل مع المبادئ والتعاليم والقيم الإسلامية.

لذلك يستطيع علم الاجتماع الإسلامي أن يكون أصلاً أو مظلّة لبقية الفروع الاجتماعية الأخرى لا تابعًا لها، كعلم الاجتماع الدّيني، أو علم الاجتماع التربوي أو حتّى علم الاجتماع العائلي... ومهما كانت التسمية التي يمكن أن تُطلق على هذا العلم فإنّه لا مانع من حيث التأسيسُ العلميُ اعتبارَ خصوصيات الدراسات الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية جزءًا لا يتجزّأ من الحقل الاجتماعي العام للإسلام ما دام يعالج قضاياه ومسائلَه بمبادئ وأسس علمية سوسيولوجية منبعها الأوّل والأخير هو الإسلام، لكن هذا لا يعني بالضرورة إقصاءً لبعض النظريات الاجتماعية الغربية التي تتوافق ومعطيات ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ولا تناقضها أو تتصادم معها، لأنّ العلوم تتكامل فيما بينها بغضّ النّظر عن هويتها أو دينها أو جنسها، فقد استفاد الغرب استفادةً عظيمةً من علم الاجتماع الخلدوني وتأثّروا به تأثّرا شديدا، بل وجعلَ ابنَ خلدون منظّرًا لعلم الاجتماع العام والعالمي وليس منظّرا للعرب والمسلمين فحسب، إذ إنّ محاور علم الاجتماع الإسلامي متعدّدة ومتشابكة، فهو من جهة يهدف إلى العالمية من حيث النظرة الإسلامية، كما أنّه يتفاعل مع الفكر الإنساني لأنّ مهماته متعدّدة، فهو نقدي جدلي في إطار المبادئ الكلّيَّة للإسلام، لأنّ الإيمان يقتضي الاقتناع الكلّي بأنّ الإسلام هو خاتمُ الرسالات والرُسل وهو رسالة عالمية موجّهة إلى كافّة البشر، كما أنّه رسالة تامّة ومكتملة وصالحة لكلّ زمان ومكان .[2]

فعلم الاجتماع الإسلامي يختلف عن غيره من حيث إنّه يسعى إلى إعادة تطبيق الشريعة الإسلامية أو على الأقل المحافظة على تعاليمها في الواقع وفي النظام الاجتماعي أو النظم الاجتماعية التي تفرزها المجتمعات الإسلامية، وبمعنى آخر فهو مخالفٌ لبقية العلوم الأخرى وخاصّة تلك التي يغلب عليها ما يُعرف بالنّظرة العلمانية الداعية إلى فصل الدّين عن المجتمع والنضال من أجل ذلك، وبمعنى آخر فإنّ توجّه كلٍّ من علم الاجتماع الإسلامي وتلك العلوم يشكّل خطّين متوازيين

[1] -الميلاد زكي، التكامل المعرفي بين العلوم في رؤية علماء الطبيعيات المسلمين المعاصرين، ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد6، العدد22، 1431هـ/2010م، ص6.

[2] -زويد المطيري منصور، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، كتاب الأمة، قطر، 1993م، ص 106.

لا يلتقيان أبدًا وإذا التقيا فإنّهما يلتقيان على خطّ النّقيض، وهنا تكمن صعوبة التفاعل بينهما أو قبول أحدهما للآخر.

4-إشكالية المنهجية المطبقة في علم الاجتماع الإسلامي

لقد أدّى ظهور علم الاجتماع الإسلامي إلى بروز جدلٍ كبيرٍ في الأوساط النقدية عمومًا وفي وسط علماء الاجتماع خصوصًا، حيث طَرحت مقاربتُهُ للموضوعات الاجتماعية مقاربةً سوسيو إسلامية عدّة إشكالات جوهرية من حيث الشكل والمضمون، فكان الجانب المنهجي واضحًا ولافتًا لدى المعارضين لقيام هذا العلم الرافضين له رفضًا علنيًا ومطلقًا.

إنّ من خلال ما رأيناه سابقًا تتجلّى لنا خصوصية المجتمع الإسلامي من حيث قضاياه وطريقة دراستها التي تستدعي مناهج تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية التي لا تخرج عن نطاق المعرفة الشرعية والمرجعية التي أثبتها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن هنا يبدأ الإشكال من حيث الطرح: هل المنهج الخاص بعلم الاجتماع الإسلامي منهجٌ جديدٌ مغايرٌ لمناهج علم الاجتماع العام؟، أم إنّه قد يتّفق معه في بعض القواعد ويختلف في أخرى؟

إنّ إجراء البحوث في ضوء علم الاجتماع الإسلامي يقودنا إلى وضوح ما يتّصل بالقضايا المنهجية التي يثيرها، وقد توقّف عند هذه النقطة الحسّاسة والمهمّة "الفاروقي إسماعيل" حين تطرّق إلى مفهوم تحقيق مبدإ "وحدة المعرفة" التي تقوم على أساس "وحدة الحقيقة" [1]، ويعني بها الجمع بين المعطيات والمشاهدات الإمبريقية ومعطيات الوحي، مع العلم أنّ الرؤية العلمية قائمةٌ على الفصل بين المبدإ الروحي والمبدإ التجريبي فصلاً تامًا، بينما يقتضي علم الاجتماع الإسلامي وبقية العلوم الأخرى عامّة عكس ذلك تمامًا، أي الجمع بين الدّين والبحث الإمبريقي، حيث سعى الكثير من المفكرين إلى رفع هذا اللّبْس بغرض المزج بين المفهومين، غير أنّ محاولاتهم كلّها كانت فردية لا ترقى إلى التكتّل والتجّمع، وبالتّالي بقيت تلك المحاولات غيرَ كافيةٍ لأنّ الحلّ الجوهري لهذه القضية المنهجية أعمقُ وأكبرُ بكثيرٍ من محاولات تطبيع الدراسات الاجتماعية الإسلامية وفق منهجية قد تبدو هجينة وغير واضحة، فكيف لها أن تقود البحث الاجتماعي الإسلامي وتؤسّس له؟

لذلك نادى الدكتور "رجب عبد الرحمان" إلى ضرورة قيام ثورة سماها "ثورة التنظير في العلوم الاجتماعية " [2]، وأعطى على أساسها عدّة اقتراحات تطبيقية تعبِّر عن طريقة نستطيع بموجبها التّخلي عن التبعية التنظيرية، مفادها أنّ علينا كباحثين الاعتماد في تفسير الظواهر الاجتماعية على الأطر المستمدّة من فهمنا للكتاب والسنة وإسهامات المسلمين قديمًا وحديثًا في إثراء الموضوع المدروس والإحاطة بجوانبه المختلفة، ممّا يبعدنا عن الإسقاطات والتخيّلات التفسيرية المستمدّة من النظريات الغربية التي نستند عليها في دراسة وتحليل موضوعاتنا الاجتماعية، ممّا قد يدفعنا إلى وضع فروضٍ قد لا تتوافق ومقتضى ثقافتنا، وهذا من شأنه أن يحفِّزنا في البحث عن فروض أخرى تخدم واقعنا عن طريق تطبيق مناهج وأدوات ملائمة لنظرتنا إلى الكون والوجود بشكل شامل وللإنسان بصورة خاصّة، باعتبار هذا الأخير لديه من القدرات والمقوّمات التي تستند إلى قاعدة جوهرها الانتماء الإسلامي الذي يوجّه حياته بخلاف المؤشرات الخارجية التي في الكثير

[1] الفاروقي إسماعيل، إسلامية المعرفة: المبادئ العامة – خطّة العمل – الإنجازات، ترجمة عبد الحميد أبو سليمان، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1986. ص15.

[2] رجب إبراهيم عبد الرحمن، «المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية» ورقة مقدّمة للندوة الأولى للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القامرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991. ص25.

من الأحيان تُطرح باعتبار كونها سببا أساسيا في حدوث الظواهر الاجتماعية.

إنّ هذه النقلة في المحاولة الاجتماعية تقودنا إلى العودة إلى فهم التراث الإسلامي باعتباره منطلقَ توجيهنا العلمي، وعليه يجب البحث عن طرق إجرائية مضبوطة لقياس المتغيّرات التي تعتبر من الدعائم الأساسية للفرضيات، وعند التوصّل إلى هذا الضبط نستطيع حينها الوصول إلى نظريات تكون قاعدتها العلمية مبنيةً على المقوّمات الإسلامية.

وممّا سبق ذكره يتبيّن لنا أنّ الاقتراب المنهجي من العلوم الاجتماعية يجب أن تتوفّر فيه جميع الشروط الواجب توافرها في أيّ بحث علمي، وهذا يتطلّب في الواقع عملية إعادة نظر كاملة لعلم الاجتماع، وإعادة بناء شاملة تعتمد على الدراسة الإسلامية، وهذا يستدعي تكريس جهدٍ كبيرٍ ووقتٍ طويلٍ قد يمتدّ لسنوات للبناء المؤسسي وتكوين إطارات وباحثين في هذا العلم.

إنّ المصادر الشرعية التي يعتمد عليها الباحثون لا يعتمدون عليها باعتبارها أدلّة شرعية يتناولونها مثل ما يتناولها الأصوليون، ولكن تناولها سيكون من منطلق إسهاماتها في الفهم والتفسير والشرح والتوضيح، وتسيير أمور الحياة المجتمعية للأمة الإسلامية خاصّة والبشرية على وجه العموم.[1]

كما أنّ المُضَيَّ في هذا الطريق يتطلّب توافر الباحثين والمتخصّصين في العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية، ولهذا أدرك بعض المشتغلين بالعلوم الشرعية على الأقل بأنّ واجبهم يحتّم عليهم الإلمام بالقضايا والنظريات التي ينطلق منها الباحثون الاجتماعيون فالمتخصّصون في العلوم الشرعية يعملون على بحث واكتشاف وتوظيف آيات القرآن الكريم والأحاديث النّبوية الشريفة التي لها صلة بكلّ علم من العلوم الاجتماعية، والاستفادة من كتب ومؤلّفات التراث الإسلامي)فقها، عقيدة، تفسيرا، وتشريعًا...(ويتمّ حينها تصنيفها بصورة موضوعية وبطريقة تفصيلية مع إيراد ما جاء في كتب التفسير وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من تأويلات وتفسيرات ممّا سيُيَسِرُ الأمرَ على الباحثين الاجتماعيين ليستفيدوا من مختلف التصوّرات الإسلامية ويجعلونها معينًا وزادًا علميًا ثريًا يسمح لهم بالتقرّب السوسيولوجي من الظواهر الاجتماعية وتفسيرها وتأويلها بناءً على المزاوجة بين النّظريات الاجتماعية ومفاهيم وتصوّرات وأحكام الشريعة الإسلامية.

كما لا يمكن بأيّ حال من الأحوال تغييب أو تجاهل تحليلات وإسهامات علماء المسلمين في العلوم الاجتماعية، ممّا سيضع أمام الباحثين الاجتماعيين ثروةً هائلةً من الرؤى المنطلقة من التصوّر الإسلامي، مع قراءة نقدية لها واستغلالها في تحليل الظواهر الاجتماعية، وبالتّالي في حلّ المشكلات الاجتماعية والبنيوية للمجتمع الإسلامي، ولِمَا لاَ حَلّ مشكلات المجتمعات الإسلامية مع الغرب، ولن يتمّ ذلك بطبيعة الحال إلاّ من خلال الاستفادة من التراث الإسلامية استفادة واعية لعصرنة المجتمعات الإسلامية.

إنّ هذا العمل الدؤوب والمتواصل لاشكّ أنّه سيخرج بنتيجة علمية مفيدة للشعوب العربية والشعوب الأخرى، خاصّة إذا كان الغرض منه ابتغاء مرضاة الله وخدمة البحث العلمي الرسين دون إقصاء للنّظريات الاجتماعية الغربية أو التهجّم عليها أو تصنيفها في خانة النظريات المعادية للإسلام أو المناقضة لمبادئه أو التي لا تخدم المجتمعات الإسلامية، بل على العكس من ذلك يجب استثمار كلّ الإسهامات الغربية الأصيلة، الجادّة، والبنّاءة في العلوم الاجتماعية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية أو التي لا تناقضها، ومحاولة إيجاد توأمة أو تكاملٍ بنّاءٍ بينها وبين ما نزل به وحي السماء

[1] -الفوال صلاح مصطفى، المدخل لعلم الاجتماع الإسلامي، الموسوعة الإسلامية للعلوم الاجتماعية 1، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م، ص77.

وتقريب وجهات نظر علماء الاجتماع سواءً كانوا من المسلمين المعتدلين والوسطيين الداعين إلى تأسيس علم اجتماع إسلامي، وبين نظرائهم من علماء الاجتماع الرافضين لهذا الطرح أم المتشبثين بنظريات علم الاجتماع الغربي، لأنّ الهدف من توظيف علم الاجتماع في العالم العربي أيًّا كان شكله غربيًا أم إسلاميًا هو دراسة مختلف الظواهر الاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول لها أو لمشكلات المجتمعات سواء عند المسلمين أم عند الغرب.

المراجع:

1-إسماعيل زكي محمّد، نحو علم اجتماع إسلامي (الإسكندرية: دار المطبوعات الجديدة، 1988م.

2-أكوافيفا سابينو، باتشي إنزو، علم الاجتماع الدّيني الإشكالات والسياقات، ترجمة عز الدّين عناية، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث) كلمة(، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1432هـ/2011م.

3-بايونس إلياس، «علم الاجتماع والواقع الاجتماعي المسلم»، العلوم الطبيعية والاجتماعية من وجهة النّظر الإسلامية، تحرير إسماعيل الفاروقي، وعبد الله عمر نصيف (جدة، عكاظ، 1984.

4--جلبي علي عبد الرزاق، علم الاجتماع السكان، القامرة، دار المعرفة، 1984.

5-الخشاب مصطفى، دراسات في الاجتماع العائلي، القامرة، دار الفكر العربي1998.

6-الخض أحمد إبراهيم علماء الاجتماع والعداء للدّين، مجلّة البيان، تصدر عن المنتدى الإسلامي، العدد 40، 1991.

7-رجب إبراهيم عبد الرحمن، «المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية» ورقة مقدّمة للندوة الأولى للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القامرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991.

8-زويد المطيري منصور، الصياغة الإسلامية لعلم الاجتماع الدواعي والإمكان، قطر، كتاب الأمة، 1993م.

9-السمالوطي نبيل، نحو توجيه إسلامي لمناهج علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

10-سعد الله محمّد سالم، أطياف النّص، دراسات في النقد الإسلامي المعاصر، سلسلة النقد المعرفي2، عالم الكتب الحديث، الموصل،) د، ت (.

11-سلطان جمال، «إشكالية وقت الفراغ»، المسلم المعاصر، العدد 55 –56، 1410هـ–1990م.

12-العرابي لخضر، مفهوم الالتزام في الأدب الإسلامي، الأثر، مجلّة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد السادس، ماي2007.

-13الفاروقي إسماعيل، إسلامية المعرفة: المبادئ العامة – خطّة العمل – الإنجازات، ترجمة د. عبد الحميد أبو سليمان، واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1986.

14-الفوال صلاح مصطفى، المدخل لعلم الاجتماع الإسلامي، الموسوعة الإسلامية للعلوم الاجتماعية 1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القامرة 1420هـ-2000م.

-15المبارك محمّد، ''نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع''، مجلة المسلم المعاصر، العدد، 12، عام 1977.

16-معتوق فريدريك، التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية، بحث ميداني في الثقافة الشعبية في شمال لبنان، دار المعارف، ط1، 1986.

17-مهور باشة عبد الحليم، التأصيل الإسلامي لعلم الاجتماع، مقاربة في إسلامية المعرفة، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة سطيف2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، السنة الجامعية2014/2013.

18-الميلاد زكي، التكامل المعرفي بين العلوم في رؤية علماء الطبيعيات المسلمين المعاصرين. ثقافتنا للدراسات والبحوث، المجلد6، العدد22، 1431هـ/2010م.

19-الوردي علي، مهزلة العقل البشري، لندن، دار الكوفان، الطبعة الثانية، 1994.

20-يعيش حرم خزار وسيلة، تدريس علم الاجتماع بين العلوم والإيديولوجيا، مذكرة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير، كلّية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2001.